يزكي ثمنها لحول من يوم زكى عينها وفي نسخة والفسخ بدل
والفتح اي ما رجع من سلع التجارة بالفسخ فانه يبتني على ما كان
من ادارة او احتكار وكذا من باع سلعة لشخص ثم ان المشتري
فليس فوجد البائع سلعته فانه يأخذها وهو احق فيكون اخذه
لها فسخا للبيع وترجع كما كانت عليه قبل البيع من ادارة او احتكار
ولا ينتقلها بنيتها عما كانت عليه قبل البيع حتى تحتاج الى نية
التجارة به ثانيا لانها لا تبطل الا بنية القنية وكذا من كاتب
عبده ثم عجز فانه يرجع على ما كان عليه قبل الكتابة وليس عجزه
عن الكتابة استئناف ملك لان الكتابة كالاعتلال لان ما كان
للتجارة لا يبطل الا بنية القنية ويؤخذ من هذا الجمة لاحد
الاقوال في العبد اذا دون ثم كاتب ثم عجز انه يرجع ما دونا كما
كان ولو رجعت سلع التجارة باقالة او صرقة او هبة بطلت
نية التجارة وكانت قنية الا ان ينوي بالمقال فيه التجارة ثانيا
فقوله كغيره يريد في التقويم والضمير راجع لاحد الثلاثة المذكور
لا بعينه وهي الفسخ والمرتجع من خلس والمكاتب يعجز ص وانتقل
المدار للاحتكار ش يعني انه اذا اشترى عرضا بنية الادارة
ثم نوى به الاحتكار فانه ينتقل بمجرد النية اليه واما على هذه
المسئلة وهي نية الادارة بالاحتكار فقال في الشامل هو كذلك
واما في الشرح الكبير فقال فيه لا بد ان يكون كالاول انتهى
وقد يقال فرق بين المسئلتين وذلك لان الاحتكار قريب من
الاصل الذي هو القنية فينتقل اليه بالنية بخلاف الادارة فانها
لبعدها عنه لا ينتقل اليها بالنية وقد راجعت في تكميل التقييد
ما يرشد الى هذا ويفهم منه ان الحكم في الفرع المذكور لا يوافق
الحكم

هذي لان تلك ما ينافي
من التجارة وهذا
القسم لم يذكره
الشيخ رح

الحكم فيما قبله انظر نصه في ز ص وهما للقنية ش يعني انه اذا
اشترى عرضا بنية الادارة او بنية الاحتكار ثم نوى به القنية فان
ذلك ينتقل اليها على المشهور وقوله بالنية متعلق بانتقل ص لا
العكس ش يعني انه اذا كان عنده عرض للقنية ثم نوى به التجارة
احتكارا او ادارة فانه لا ينتقل بمجرد النية وكذا ما للاحتكار لا ينتقل
للادارة بالنية واشار بقوله ولو كان اولا للتجارة الى المشهور
وهو انه اذا كان عنده عرض للتجارة ثم نوى به القنية وقلنا
ينتقل اليها بالنية كما مر ثم نوى به التجارة ايضا فانه لا ينتقل اليها
بمجرد النية على المشهور ويصير كسلع القنية اصالة لان القنية
سبب ضعيف ينتقل للاصل ولا ينتقل عنه والاصل في العروض
القنية والحكمة تشبهها لدوام ذات العرض بها ص وان اجتمع
ادارة واحتكار وتساويا او اختلف الاكثر فكل على حكمه ش يعني انه
اذا اشترى عروضا للتجارة ونوى بعضها الادارة وبالبعض
الاخر الاحتكار فانه يزكي كل واحد على حكم نفسه فتقوم العرض
المدار كل سنة والعرض المحتكر يزكيه اذا باعه لعام واحد من اصله
فلو كان العرض المحتكر اكثر من العرض المدار فالمشهور ان كل
واحد يبقى على حكمه ايضا فيزكيه كما مر فلو كان العرض المدار
اكثر من العرض المحتكر فانه يزكي جميع عروضه على حكم الادارة
فيقومها كل عام ويزكيها بما عنده من النقد على المشهور واليه
اشار بقوله والا فالجميع للادارة ص ولا تقوم الاواني ش يعني
ان المدير لا تقوم الاواني التي يديرها بما عنده كالاواني البطارة
والزيات ويبر الخبز لبنائعها فاشبهت القنية ولا تقوم كمانة
لكاتبه وخدمة مخدم والمراد بالاواني غير الذهب والفضة والا

Copyright © King Saud University